

اختلال هياكل الإنتاج في الدول الإسلامية

(الملامح والآثار)

الدكتور/ خالد بن سعد بن محمد المقرن
قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية — كلية الشريعة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

وبعد :

فيما يلي بعض النقاط أذكرها كمقدمة لبحث اختلال هياكل الإنتاج في

الدول الإسلامية (الملامح والآثار) .

أولاً: أهمية الموضوع :

تعاني معظم الدول الإسلامية من مشكلات اقتصادية هيكلية تؤثر على استقرار اقتصادها ومستوى معيشة أفرادها ، وتعد مشكلة اختلال هياكل الإنتاج أي الاعتماد الكبير على منتجات القطاع الأولي أهم هذه المشكلات، ولهذا فإن البحث يهدف إلى دراسة هذه الظاهرة تطبيقياً وتوضيح أهم عناصرها، والآثار السلبية الناتجة عن ذلك ، وبالإضافة إلى ذلك فإن من أهداف دراسة هذا الموضوع حفز الباحثين على الاهتمام بالأبحاث التطبيقية عن اقتصادات الدول الإسلامية - بالرغم من صعوبة الحصول على الإحصاءات المنتظمة عن اقتصادات بعض الدول الإسلامية - لأهمية هذه الأبحاث في تطوير البحث في الاقتصاد الإسلامي ليمس ويعالج كثيراً من المشكلات التي تعاني منها العديد من الدول الإسلامية مما يحقق تكامل جوانب البحث في الاقتصاد الإسلامي ليشمل الجانب النظري والتطبيقي .

الدراسات السابقة :

لم يقف الباحث على دراسة علمية تناولت هذا الموضوع باستثناء ما عرضه أ.د. وجدي حسين في كتابه عن اقتصادات العالم الإسلامي مختصراً في حدود صفحة ونصف ضمن موضوع السمات العامة لاقتصاديات البلدان الإسلامية والذي صدر عام ١٩٨٩ م .

الإطار العام للبحث :

يشمل هذا البحث مقدمة تتضمن أهمية الموضوع والدراسات السابقة ،
والإطار العام للبحث ، إلى جانب أقسام ثلاثة رئيسة هي :

١/١ المؤشرات الاقتصادية لاختلال هياكل الإنتاج :

- ١/١/١ نسبة مساهمة القطاع الأولي في توليد الناتج المحلي الإجمالي .
- ٢/١/١ نسبة مساهمة القطاع الأولي من إجمالي حجم الصادرات .
- ٣/١/١ نسبة استيعاب القطاع الأولي للحجم الأكبر من قوة العمل .

٢/١ الآثار الاقتصادية لاختلال هياكل الإنتاج :

- ١/٢/١ تدني أساليب الإنتاج المستخدمة في القطاعات الإنتاجية .
- ٢/٢/١ التقلبات الاقتصادية الحادة والمستمرة .
- ٣/٢/١ الاعتماد الكبير على استيراد السلع المصنعة من الخارج .
- ٤/٢/١ تدني القيمة المضافة .

٣/١ نتائج البحث الأساسية .

١/١ المؤشرات الاقتصادية لاختلال هياكل الإنتاج :

تصنف معظم الدول الإسلامية حتى الآن في البيانات والإحصاءات الدولية

ضمن الدول النامية ، التي تعاني من سمات التخلف الاقتصادي .

ومن أبرز تلك السمات ، اختلال هياكل الإنتاج على المستوى الفردي لكثير

من الدول الإسلامية ، وعلى مستوى العالم الإسلامي ككتلة اقتصادية واحدة .

إن اختلال هياكل الإنتاج للدول الإسلامية من أشد سمات التخلف الاقتصادي

التي لها تأثير سلبي على كثير من المتغيرات الاقتصادية للدول الإسلامية .

ويقصد باختلال الهيكل الإنتاجي لدولة ما : الاعتماد الكبير لتلك الدولة

على قطاع المنتجات الأولية (القطاع الزراعي + الصناعات الاستخراجية)

في توليد الناتج المحلي الإجمالي دون توازن مع بقية القطاعات الإنتاجية

الأخرى (الصناعي التحويلي + القطاع الخدمي)^(١) .

وهناك مقاييس ومؤشرات اقتصادية يمكن استخدامها في معرفة مدى وجود

ذلك الاختلال الهيكلي الإنتاجي لدول ما ودرجته ، ولذلك تتفاوت درجات

ذلك الاختلال بحسب حجم الاعتماد على القطاع الأولي ، ومن أبرز تلك

المؤشرات ما يلي :

١ - نسبة مساهمة القطاع الأولي في توليد الناتج المحلي الإجمالي .

٢ - نسبة مساهمة منتجات القطاع الأولي من إجمالي حجم الصادرات .

٣ - نسبة استيعاب القطاع الأولي للحجم الأكبر من قوة العمل داخل

القطاعات الإنتاجية ، وبخاصة القطاع الزراعي .

(١) ينبغي أن يلاحظ أن هذا لا يتعارض مع رأي من يقول: إن التركيز على قطاع واحد يمكن أن يؤدي

إلى آثار تحفز بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى ، لأن هذا يمكن قبوله فيما إذا كان ذلك القطاع

يسهم بقيمة مضافة عالية كالقطاع الصناعي التحويلي وليس القطاع الأولي الذي يؤدي الاعتماد

عليه إلى أضرار سلبية كبيرة على الاقتصاد .

وهذه المؤشرات الثلاثة تبين إلى حد كبير أنه كلما زادت الأهمية والمشاركة للقطاع الأولي (الزراعي + الصناعات الاستخراجية) في توليد الناتج المحلي الإجمالي ومساهمته في النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات ، واستيعاب القطاع الأولي للحجم الأكبر من إجمالي قوة العمل ، دل ذلك على اختلال الهيكل الإنتاجي لتلك الدولة . بينما يتحقق التوازن في الهيكل الإنتاجي والقطاعات الإنتاجية المختلفة إذا ساهم القطاع الصناعي التحويلي والخدمي بالنسبة الأكبر في توليد الناتج المحلي الإجمالي ، وتكوين الصادرات ، واستيعاب النسبة الأكبر من إجمالي قوة العمل في القطاعات الإنتاجية .

وغالباً فإن توفر أحد تلك المؤشرات الثلاثة في دولة ما يدل على إمكانية توفر المؤشرين الآخرين ؛ نظراً للتلازم بين هذه المؤشرات الثلاثة ، وبخاصة المؤشر الأول الذي يعد المؤشر الرئيس الدال على اختلال الهيكل الإنتاجي في دولة ما .

إن اختلال هياكل الإنتاج من السمات الرئيسة للدول النامية ، لذلك لا تتصف اقتصاديات الدول المتقدمة بهذه السمة ؛ حيث يكون الإسهام الأكبر في توليد الناتج المحلي الإجمالي وتكوين الصادرات ، واستيعاب الأيدي العاملة للقطاع الصناعي التحويلي وقطاع الخدمات .

وسيتم في هذا البحث استخدام هذه المؤشرات^(١) لقياس درجة اختلال الهيكل الإنتاجي في الدول الإسلامية بانتقاء عينة متنوعة من الدول الإسلامية ، بعضها من الدول الرئيسة المنتجة للنفط ، والأخرى ذات الوزن الاقتصادي من حيث عدد السكان ، أو حجم المساحة ، أو مستوى التنمية الاقتصادية المتحققة^(٢) .

(١) هذه المؤشرات التي تستخدم في قياس اختلال الإنتاج في اقتصادات الدول النامية .

(٢) حيث لا تزال الإحصاءات الدورية عن نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية ضعيفة ، إلى جانب عدم تحديث بعضها وعدم توافر إحصاءات لدول أخرى ، فقد تم اختيار مجموعة من الدول الإسلامية المتفاوتة ؛ لتكون معبرة عن أحوال ومستويات معظم الدول الإسلامية بالنظر إلى المعايير التي يستخدمها البنك الدولي من حيث مستويات الدخل .

١/١/١ المؤشر الأول :نسبة مساهمة القطاع الأولي في توليد الناتج المحلي الإجمالي^(١) (بالأسعار الثابتة)

جدول (١)

(التوزيع النسبي لإسهام القطاعات الإنتاجية)

أولاً : مرتفعة الدخل^(٢) :

الدولة	إسهام القطاع الأولي ^(٣)	القطاع الصناعي				القطاع الزراعي		القطاع الخدمي	
		الصناعات التحويلية	الصناعات الاستخراجية	٩٠	٩٩	٩٠	٩٩	٩٠	٩٩
الإمارات	٤٨	٥١	٢	٢	٤٦	٤٩	٩	٨	٤٣
الكويت	٤١	-	١	-	٤٠	-	١٢	-	٤٧

ثانياً : متوسطة الدخل (نفطية) :

السعود	٤٨	٤٥	٦	٧	٤٢	٣٨	٨	١٠	٤٤	٤٥
الجزائر	٤٧	٥٦	١٤	١٣	٣٣	٤٣	١٢	١١	٤١	٣٣
إيران	٤١	-	٢٤	-	١٧	-	١٢	-	٤٨	-

ثالثاً : متوسطة الدخل (غير نفطية) :

تركيا	٢٨	٢٨	١٨	١٨	١٠	١٠	٢٠	١٦	٥٢	٥٦
المغرب	٣٢	٣٢	١٨	١٧	١٤	١٥	١٨	١٧	٥٠	٥١
ماليزيا	٣٣	٢٣	١٩	١٤	١٤	٩	٢٦	٣٥	٤١	٤٢
الأردن	٢١	١٤	٨	٢	١٣	١٢	١٥	١٥	٦٤	٧١

(١)البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم ، ٢٠٠١م ص ٢٩٦ ، الجدول ١٢. والبيانات التي يشار لها بـ (-) فإن بياناتها غير متاحة .

(٢)تقسيم المجموعات بحسب مستوى الدخل يأخذ بمعيار البنك الدولي في تقسيم الدول حيث الدول مرتفعة الدخل يبدأ نصيب الفرد من ٧٦٢٠ دولاراً أمريكياً ومتوسطة الدخل من ٧٦١٩:٦١١ دولاراً. أما منخفضة الدخل فهي التي يقل نصيب الفرد عن ٦١٠ دولارات أمريكية .

(٣)القطاع الأولي يشمل القطاع الزراعي مضافاً إليه مساهمة الصناعات الاستخراجية من القطاع الصناعي.

رابعاً : منخفضة الدخل :

مصر	٢٤	٢٣	١٩	١٧	٥	٦	٢٤	٢٧	٥٢	٥٠
أندونيسيا	٣٧	٤٠	١٩	٢٠	١٨	٢٠	٢١	٢٥	٤٢	٣٥
نيجيريا	٦٦	٦٨	٣٣	٣٢	٣٣	٣٦	٨	٥	٢٦	٢٧
باكستان	٣٤	٣٤	٢٦	٢٦	٨	٨	١٧	١٧	٤٩	٤٩
بنجلاديش	٣٧	٣١	٢٨	٢١	٩	١٠	١٥	١٧	٤٨	٥٢

ويمكن من خلال الجدول السابق إبراز النتائج التالية :

١ - يلاحظ في المجموعة الأولى من الدول الإسلامية ، وهي الدول المنتجة للنفط ذات الدخل المرتفع - ومثالها : الكويت ، والإمارات العربية المتحدة - ارتفاع مساهمة القطاع الأولي ، وغالبية من النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي ؛ حيث تبلغ هذه النسبة في الإمارات العربية المتحدة ٤٨% عام ١٩٩٠م، وارتفعت إلى ٥١% عام ١٩٩٩م ، بينما تبلغ هذه النسبة في الكويت عام ١٩٩٠م ما يقارب ٤١%.

ويلاحظ انخفاض إسهام الصناعات التحويلية في توليد الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة من ٩% عام ١٩٩٠م إلى ٨% عام ١٩٩٩م.

٢ - تختص المجموعة الثانية بالدول الإسلامية المنتجة للنفط وذات الدخل المتوسط ، ويمثلها المملكة العربية السعودية ، والجزائر ، وإيران .

ويبلغ إسهام القطاع الأولي في الناتج المحلي الإجمالي في السعودية ٤٨% عام ١٩٩٠م، وانخفض قليلاً إلى ٤٥% عام ١٩٩٩م ، مع ملاحظة ارتفاع مساهمة قطاع الصناعات التحويلية من ٨% عام ١٩٩٠م إلى ١٠% عام ١٩٩٩م ، بينما حدث العكس في الجزائر ؛ حيث ارتفع نصيب القطاع الأولي من ٤٧% عام ١٩٩٠م إلى ١١% عام ١٩٩٩م.

ويسهم القطاع الأولي في دولة إيران بنسبة ٤١% عام ١٩٩٠م من إجمالي مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي .

٣ - تعبر المجموعة الثالثة في الجدول السابق عن الدول الإسلامية غير النفطية ذات الدخل المتوسط، ويتراوح إسهام القطاع الأولي ما بين ٢١% - ٣٣% عام ١٩٩٠م ، حيث كان ٢٨ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٢١% في كل من تركيا والمغرب وماليزيا والأردن على التوالي ، ثم تحسن الأداء فانخفض مساهمة القطاع الأولي بصورة واضحة في ماليزيا ؛ حيث انخفض نصيب القطاع الأولي من ٣٣% عام ١٩٩٠م إلى ٢٣% عام ١٩٩٩م.

ويعود هذا التحسن بصورة أساسية إلى ارتفاع مساهمة الصناعات التحويلية من ٢٦% عام ١٩٩٠م ، إلى ٣٥% عام ١٩٩٩م ، كما انخفضت مساهمة القطاع الأولي في الأردن من ٢١% عام ١٩٩٠م إلى ١٤% عام ١٩٩٩م إلا أن هذا التحسن لم يصاحبه تطور في مساهمة القطاع الصناعي التحويلي ؛ حيث ظل ثابتاً عند ١٥% عام ١٩٩٩م ، وهو نفس الرقم المتحقق عام ١٩٩٠م. أما في تركيا والمغرب فلم تتغير مساهمة القطاع الأولي في عام ١٩٩٩م عنها في عام ١٩٩٠م.

كما يلاحظ على هذه المجموعة إجمالاً الإسهام الجيد للقطاع الصناعي التحويلي ؛ حيث تراوحت النسبة في هذه المجموعة ما بين ١٥ - ٣٥% ، وهذه نسبة عالية إذا قورنت بالمجموعة الأولى والثانية .

ويلفت النظر بشكل واضح الإسهام المتطور والنمو المرتفع للقطاع الصناعي التحويلي في ماليزيا مما يستدعي الاستفادة من تجربة هذه الدولة في تطوير القطاع الصناعي التحويلي ، وهو ما انعكس بصورة واضحة على تحقيقها

لتوازن في قطاعاتها الإنتاجية المختلفة .

٤ - تعكس هذه المجموعة الدول الإسلامية ذات الدخل المنخفض ، وتعد دول هذه المجموعة من أكثر الدول الإسلامية التي تعاني من اختلال في هيكلها الإنتاجية باعتمادها بنسبة كبيرة على القطاع الأولي في توليد الناتج المحلي الإجمالي ؛ حيث تراوحت هذه النسبة ما بين ٢٤% إلى ٦٨% في عام ١٩٩٠ م ، وارتفعت إلى ٢٣ - ٩٨% في عام ١٩٩٩ م ، ويلاحظ أن هذه الدول لم تحقق نمواً في مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في توليد الناتج المحلي الإجمالي خلال عشر سنوات .

وقد كانت مساهمة القطاع الأولي في كل من مصر وباكستان وأندونيسيا وبنجلاديش ٢٤-٣٤-٣٧-٣٧% على التوالي عام ١٩٩٠ م ، وأصبحت ٢٣-٣٤-٤٠-٣١% على التوالي في عام ١٩٩٩ م .

ويلاحظ أن إسهام القطاع الأولي ارتفع في نيجيريا من ٦٦% عام ١٩٩٠ م إلى ٦٨% عام ١٩٩٩ م ، الذي يشكل النفط المنتج الرئيس .

٥ - يلاحظ من البيانات في الجدول السابق أن معظم الدول الإسلامية تعاني من ارتفاع مساهمة القطاع الأولي في توليد الناتج المحلي ، إما بالاعتماد على القطاع الاستخراجي وخاصة النفط ، أو من خلال الإسهام الكبير للقطاع الزراعي في الدول الإسلامية غير النفطية ، وقد تراوحت نسبة مساهمة القطاع الأولي ما بين ٢١-٦٨% عام ١٩٩٠ م ، ومن ٢٣% إلى ٩٨% عام ١٩٩٩ م . كما أن معظم الدول الإسلامية لم تحقق نمواً واضحاً في مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في عام ١٩٩٩ م مقارنة بعام ١٩٩٠ م فيما عدا ماليزيا وأندونيسيا فقط .

٦ - يسهم القطاع الخدمي بنسبة في معظم الدول الإسلامية حيث تراوحت هذه النسبة ما بين ٢٦% إلى ٦٤% في عام ١٩٩٠م ومن ٣٠% إلى ٧١% عام ١٩٩٩م.

ورغم ذلك إلا أنه يجب أن يلاحظ أن نشاط هذا القطاع يضم إلى جانب النشاط التجاري والخدمات الإنتاجية كالنقل والخدمات المصرفية بعض الأنشطة الهامشية وذات قيمة مضافة متدنية وخاصة مع نزوح كثير من السكان عن المجالات الإنتاجية الصناعية والزراعية .

٧ - إن هذا الارتفاع المستمر للاعتماد على القطاع الأولي في الدول الإسلامية يقابله انخفاض كبير في الاعتماد على القطاع الأولي في الدول الصناعية في أوروبا وآسيا ؛ حيث لا تتجاوز نسبة الاعتماد على القطاع الأولي في كثير من الدول المتقدمة اقتصادياً أو حتى الدول التي قطعت شوطاً في التنمية الاقتصادية بالاعتماد على التصنيع التحويلي ، كسنغافورة وكوريا الجنوبية ما بين ١٣-١٥% في عام ١٩٩٩م ، حيث تسهم الصناعات التحويلية بما يزيد من ٧٠-٩٠% من إجمال القطاع الصناعي^(١).

(١) البنك الدولي - تقرير التنمية في العالم ٢٠٠١م ص ٢٩٧.

٢/١/١ المؤشر الثاني : نسبة مساهمة القطاع الأولي من إجمالي الصادرات^(١).

الجدول (٢)

نسبة المنتجات الأولية من إجمالي الصادرات^(٢)

أولاً : مرتفعة الدخل :

الدولة	عام ١٩٩٠	عام ١٩٩٩	النسبة المئوية لتوسط التغير المسوي للناتج الجمالي ١٩٩٠-١٩٩٩ م	النسبة المئوية لتوسط التغير المسوي لصادرات السلع والخدمات ١٩٩٠-١٩٩٩ م
الإمارات	%٥٤	-	-	-
الكويت	%٩٤	%٨٠	-	-

ثانياً : متوسطة الدخل (نפטية) :

السعودية	%٩٣	%٨٧	%١,٦	-
الجزائر	%٩٧	%٩٧	%١,٦	%٢,٢
إيران	-	-	%٣,٤	%٠,٢

ثالثاً : متوسطة الدخل (غير نفطية) :

تركيا	%٣٢	%٢٠	%٤,١	%١١,٩
المغرب	%٣٠	%٤٨	%٢,٣	%٠,٣
ماليزيا	%٤٦	%١٩	%٦,٣	%١١
الأردن	-	%٤٤	%٤,٨	%٧,٤

(١) يلاحظ أن نسبة الصادرات من السلع المصنعة في هذه الدول يساوي الواحد الصحيح مطروحاً منه

نسبة مساهمة القطاع الأولي من إجمالي الصادرات، فعلى سبيل المثال فإن صادرات السعودية من

السلع المصنعة هي %٧ عام ١٩٩٠ م وارتفعت إلى %١٣ عام ١٩٩٩ م.

(٢) البنك الدولي - تقرير التنمية البشرية في العالم ٢٠٠١ م ص ١٨٦ .

رابعاً : منخفضة الدخل :

مصر	%٥٧	%٥٨	%٤,٤	%٣,١
أندونيسيا	%٦٥	%٤٣	%٤,٧	%٩,٢
نيجيريا	-	%٩٩	%٢,٤	%٢,٥
باكستان	%٢١	%١٦	%٤	%٢,٧
بنجلاديش	%٩	-	%٤,٨	%١٣,٢

من خلال إحصاءات الجدول السابق ، والذي يبين إسهام المنتجات الأولية في تكوين الصادرات ، يمكن إبراز ما يلي :

١- يلاحظ أن الكويت من الدول الإسلامية التي يسهم القطاع الأولي بالنسبة الأكبر من إجمالي الصادرات ؛ حيث كانت نسبة إسهام القطاع الأولي من إجمالي صادرات الكويت ٩٤% في عام ١٩٩٠ م ، وانخفض إلى ٨٠% في عام ١٩٩٩ م ، بينما كانت النسبة في الإمارات العربية المتحدة ٥٤% عام ١٩٩٠ م.

وقد يعود ذلك إلى تركيز الإمارات على إعادة التصدير للمنتجات النهائية وبخاصة المناطق الحرة فيها .

٢- يشكل القطاع الأولي النسبة الأكبر من صادرات المجموعة الثانية ، وهي الدول الإسلامية المنتجة للنفط وذات الدخل المتوسط ؛ حيث يسهم القطاع الأولي ما نسبته ٩٣% من إجمالي صادرات المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٠ م ، وانخفض قليلاً إلى ٨٧% في عام ١٩٩٩ م ، بينما استقرت هذه النسبة في الجزائر عند ٩٧% في عام ١٩٩٠ م ولم تتغير في عام ١٩٩٩ م مما يدل على عدم نمو الصناعات التحويلية وعدم تأثيره في حجم الصادرات بخلاف السعودية حيث حققت نمواً في مساهمة الصناعات التحويلية في عام ١٩٩٩ م مقارنة بعام ١٩٩٠ م.

٣- قلت نسبة مساهمة القطاع الأولي في المجموعة الثالثة وهي الدول الإسلامية متوسطة الدخل غير النفطية من إجمالي الصادرات ، مقارنة بالمجموعتين الأولى والثانية ؛ حيث ساهم القطاع الأولي بما نسبته ٣٢ ، ٣٠ % من إجمالي الصادرات في كل من تركيا والمغرب وماليزيا في عام ١٩٩٠م ، وقد حققت كل من ماليزيا وتركيا نجاحاً في تقليل الاعتماد على تصدير الموارد الأولية ؛ حيث انخفضت مساهمة القطاع الأولي من إجمالي الصادرات في تركيا من ٣٢ % عام ١٩٩٠م إلى ٢٠ % عام ١٩٩٩م ، في حين كانت النسبة أوضح في ماليزيا ؛ حيث انخفض من ٤٦ % عام ١٩٩٠م إلى ١٩ % عام ١٩٩٩م. بينما زادت في المغرب من ٣٠ % عام ١٩٩٠م إلى ٤٨ % عام ١٩٩٩م.

٤- تفاوتت نسبة الاعتماد على منتجات القطاع الأولي من إجمالي الصادرات بين المجموعة الرابعة ، وهي الدول ذات الدخل المنخفض ؛ حيث كانت في مصر ٥٧ % عام ١٩٩٠م و ٥٨ % عام ١٩٩٩م ، أما في أندونيسيا فقد نجحت في تقليل مساهمة منتجات القطاع الأولي من إجمالي صادراتها من ٦٥ % عام ١٩٩٠م إلى ٤٣ % عام ١٩٩٩م أما في باكستان فقد حققت تخفيضاً في اعتمادها على تصدير الموارد الأولية من ٢١ % عام ١٩٩٠م إلى ١٦ % عام ١٩٩٩م. وقد يرجع ذلك إلى أن باكستان وبنجلاديش من الدول الفقيرة بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز فضلاً عن أن كثافة السكان تستهلك جزءاً من إنتاجها الزراعي . وقد يضاف إلى ذلك أن هاتين الدولتين من الدول الرئيسة في تصدير المنسوجات وهي من الصناعات التحويلية البسيطة .

وقد كانت نيجيريا الدولة الإسلامية الرئيسة المنتجة للنفط من أكثر الدول اعتماداً على تصدير الموارد الأولية ؛ حيث كانت الموارد الأولية تشكل نسبة مرتفعة جداً تصل إلى ٩٩% من إجمالي صادراتها عام ١٩٩٩م.

٥- كنتيجة عامة يمكن القول إن معظم الدول الإسلامية تعتمد اعتماداً كبيراً في صادراتها على منتجات القطاع الأولي ، تتفاوت نسب هذا الاعتماد ما بين دولة وأخرى ؛ حيث تصل في بعض الدول الإسلامية إلى ٩٣-٩٧-٩٩% وهي نسب عالية جداً.

٦- يلاحظ من مسار متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ولصادرات السلع أن تلك الدول التي استطاعت أن تحقق نمواً إيجابياً في ذلك بنجلاديش ، تركيا ، ماليزيا ، أندونيسيا ، الأردن بمعدل نمو سنوي لصادرات السلع ١٣,٢ ، ١١,٩ ، ١١ ، ٩,٢ ، ٧,٤% وهو ما ساهم في ارتفاع متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول على النحو التالي: ٤,٨-٤,١-٤,٣-٦,٧-٤,٨ ، بينما هناك بعض الدول التي تقارب بين معدل النمو السنوي لصادراتها من السلع مع متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن زيادة نسبة الصادرات من السلع المصنعة تنعكس إيجاباً على القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي.

إن إجراء المقارنة مع بعض الدول الأخرى المتقدمة اقتصادياً وتطبيق هذا المؤشر عليها ، يوضح الفارق الكبير بينها وبين الدول الإسلامية ، حيث يوضح الجدول التالي نصيب القطاع الأولي من إجمالي الصادرات .

جدول (٣)

نصيب الصادرات الأولية من إجمالي الصادرات^(١) .

النسبة	عام ١٩٩٠	عام ١٩٩٩
اليابان	%٣	%٣
ألمانيا	%١٠	%٨
هونغ كونج	%٤	%٤
بلجيكا	%١٨	%١٦
الولايات المتحدة	%٢٢	%١٣

مع الأخذ في الاعتبار أن جزءاً من صادرات القطاع الأولي هي منتجات زراعية .

٣/١/١ المؤشر الثالث : نسبة استيعاب القطاع الزراعي من إجمالي قوة

العمل :

حيث لا توجد إحصاءات دقيقة حول تفصيل نسبة العاملين في القطاع الصناعي بقسميه : الاستخراجي الذي يعد جزءاً من القطاع الأولي ، والصناعات التحويلية التي لا تعد كذلك ، لذلك سيتم الاعتماد في هذا المؤشر على الإحصاءات الدولية المتوافرة لنسبة استيعاب القطاع الزراعي من إجمالي قوة العمل للدلالة على وجود اختلال في هياكل الإنتاج في الدول الإسلامية ، وبحكم أن القطاع الزراعي يمثل أهمية كبيرة في اقتصاديات كثير من الدول الإسلامية ، فضلاً عن أن القطاع الاستخراجي في كثير من الأحيان لا يحتاج إلى مزيد من الأيدي العاملة بقدر ما يعتمد على التقنية الحديثة في استخراج الموارد الأولية .

(١) المرجع السابق ص ١٨٧ .

وفسيما يلي جدول يوضح نسبة استيعاب القطاع الزراعي من إجمالي قوة العمل في الدول الإسلامية ذاتها التي تم تطبيق المؤشرين السابقين عليها :

جدول (٤)

نسبة استيعاب القطاع الزراعي من إجمالي قوة العمل العاملة^(١) .

أولاً : مرتفعة الدخل :

الدولة	عام ١٩٩٠	عام ١٩٩٩
الإمارات	٧,٨	٥,١
الكويت	١,٢	١

ثانياً : متوسطة الدخل (نفطية) :

السعودية	١٩,٢	١٠,٧
الجزائر	٢٦,١	٢٤,٦
إيران	٣٢,٤	٢٧,١

ثالثاً : متوسطة الدخل (غير نفطية) :

تركيا	٥٣,٦%	٤٦,٩
المغرب	٤٤,٧	٣٦,٩
ماليزيا	٢٧,٤	١٩,٤
الأردن	١٥,١	١١,٧

رابعاً : منخفضة الدخل :

مصر	٤٠,٣	٣٤
أندونيسيا	٥٥,٢	٤٩,١
نيجيريا	٤٣	٣٤,٢
باكستان	٥١,٨	٤٧,٥
بنجلاديش	٦٥,٣	٥٦,٧

(١) منظمة الزراعة والأغذية في العالم - الإنتاج ٢٠٠١ م ص ١٩ - ٣١ .

يمكن من خلال الجدول السابق الخاص بالموشر الثالث استنتاج ما يلي :

١- يستوعب القطاع الزراعي بصورة واضحة النسبة الأكبر من إجمالي قوة العمل في القطاعات الإنتاجية في الدول الإسلامية ذات الدخل المنخفض وبدرجة أقل في الدول الإسلامية غير النفطية ذات الدخل المتوسط.

في مصر يستوعب القطاع الزراعي ٤٠,٣% من إجمالي قوة العمل في عام ١٩٩٠م ، وانخفض إلى ٣٤% عام ١٩٩٩م ، أما في أندونيسيا فكان استيعاب القطاع ٥٥,٢% من إجمالي قوة العمل عام ١٩٩٠م وانخفضت النسبة إلى ٤٩,١% عام ١٩٩٩م، وفي نيجيريا انخفض من ٤٣% عام ١٩٩٠م إلى ٣٤% عام ١٩٩٩م، أما في باكستان فيستوعب القطاع الزراعي أكثر من نصف إجمالي قوة العمل عام ١٩٩٠م وانخفضت عام ١٩٩٩م إلى ٤٧,٥% وتبقى بنجلاديش من أكبر الدول الإسلامية من حيث استيعاب القطاع الزراعي لقوة العمل ؛ حيث كان نصيب القطاع الزراعي ٦٥,٣%، بينما انخفض إلى ٥٦,٧% عام ١٩٩٩.

أما بالنسبة للدول الإسلامية غير النفطية ذات الدخل المتوسط فتعاني من المشكلة نفسها، وإن كان بدرجة أقل ؛ حيث كان نصيب القطاع الزراعي في تركيا ٣,٦% عام ١٩٩٠م، وانخفض إلى ٤٦,٩% عام ١٩٩٩م ، أما في المغرب فقد كان نصيب القطاع الزراعي ٤٤,٧% عام ١٩٩٠م وانخفض إلى ٣٦,٩% عام ١٩٩٩م.

ومن الدول الإسلامية التي حققت توازناً جيداً من حيث مساهمة القطاعات الإنتاجية في توليد الناتج المحلي وبالتالي في توزيع قوة العمل على القطاعات الإنتاجية : ماليزيا ؛ حيث انخفض نصيب القطاع الزراعي من ٢٧,٤% عام

١٩٩٠م إلى ١٩,٤% عام ١٩٩٩م وهو يتواءم مع انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في ماليزيا من ١٩% عام ١٩٩٩م إلى ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٩م، كما انخفض نصيب القطاع الزراعي من ١٥,١% عام ١٩٩٠م إلى ١١,٧% في الأردن عام ١٩٩٩م.

٢- يقل نصيب القطاع الزراعي من إجمالي قوة العمل بشكل واضح في الدول الإسلامية المنتجة للنفط ذات الدخل المرتفع كالكويت والإمارات العربية المتحدة ؛ حيث كان في الإمارات ٧,٨% عام ١٩٩٠م ، وانخفضت إلى ٥,١% عام ١٩٩٩م ، بينما كانت في الكويت ١,٢% عام ١٩٩٠م ، و ١% عام ١٩٩٩م ، ولعل ذلك يعود بشكل كبير إلى ضعف مساهمة القطاع الزراعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي من جهة حيث لم يتعد ١% في الكويت ١٩٩٠م ، وإلى المستوى المعيشي وارتفاع دخل الفرد مما ينعكس على انخفاض نسبة القطاع الزراعي من إجمالي قوة العمل من جهة أخرى في تلك الدول . أما في الدول الإسلامية النفطية ذات الدخل المتوسط ، فقد انخفضت نسبة القطاع الزراعي في السعودية من ١٩,٢% عام ١٩٩٠م إلى ١٠,٧% عام ١٩٩٩م ، بينما كانت هذه النسبة في الجزائر ٢٦,١% عام ١٩٩٠م ، ٢٤,٦% عام ١٩٩٩م ، وكذلك الحال في إيران ؛ حيث انخفضت من ٣٢,٤% عام ١٩٩٠م إلى ٢٦,١% عام ١٩٩٩م.

وللدلالة على أثر هذا المؤشر في اختلال هياكل الإنتاج ، نجد أن بيانات هذا المؤشر لبعض الدول المتقدمة اقتصادياً توضح النسبة القليلة التي يستوعبها القطاع الزراعي من إجمالي قوة العمل مقارنة بنصيب القطاعات الإنتاجية الأخرى .

جدول رقم (٥)

نصيب القطاع الزراعي من إجمالي قوة العمل في الدول المتقدمة اقتصادياً^(١).

الدولة	١٩٩٠	١٩٩٩
الولايات المتحدة	٢,٨	٢,٢
كندا	٣,٤	٢,٤
اليابان	٧,٣	٤,٣
سنغافورة	٠,٤	٠,٢
فرنسا	٥,٥	٣,٥
ألمانيا	٤	٢,٦

٢/١ الآثار الاقتصادية لاختلال هياكل الإنتاج :

إن اختلال هياكل الإنتاج في العديد من الدول الإسلامية ، يعكس العديد من الآثار السلبية ، ومنها :

١/٢/١ تدني أساليب الإنتاج المستخدمة في القطاعات الإنتاجية :

إن الاعتماد الكبير على منتجات القطاع الأولي يؤدي إلى تدني مستوى التقانة في العديد من القطاعات الإنتاجية ، سواء منها القطاع الزراعي أو الصناعي أو الخدمي ؛ إذ يؤثر القطاع الأولي بشكل سلبي على تلك القطاعات والعكس فإن وجود قطاع صناعي تحويلي يحفز بشكل واضح على تطور أساليب الإنتاج ليس في القطاع نفسه ، بل وحتى في القطاعات الإنتاجية الأخرى ؛ حيث يتصف القطاع الصناعي التحويلي بارتفاع القيمة المضافة ، ومن ثم ارتفاع معدلات الأرباح التي تمكن المنشآت في ذلك القطاع من تخصيص جزء من هذه الأرباح للإنفاق على الأبحاث العلمية كقاعدة رئيسة

(١) المرجع السابق ص ١٩ - ٣١ .

للتطور التقني وهو عنصر مهم في زيادة قدرة تلك المنشآت على مواجهة المنافسة في السوق .

بالإضافة إلى كون القطاع الزراعي الذي يعد المكون الرئيس للقطاع الأولي في بعض الدول الإسلامية لا يشترط مهارات فنية عالية تؤثر بشكل سلبي على كثافة هذا القطاع ومستوى إنتاجيته ، فضلا عن تأثيره السلبي على القطاعات الإنتاجية الأخرى .

٢/٢/١ التقلبات الاقتصادية الحادة والمستمرة :

من أشد المشكلات التي تنتج عن اعتماد دولة ما على القطاع الإنتاجي الأولي وبالتالي اختلال هيكلها الإنتاجي ما تتصف به تلك المنتجات الأولية من تقلبات حادة وسريعة وقد تكون مفاجئة في مستويات الطلب وأسعار تلك المنتجات وهو ما ينعكس سلباً على توافر واستقرار التمويل اللازم لبرامج التنمية في الدول الإسلامية ، ولعل ذلك يعود بشكل رئيس إلى ما يلي :

١- احتكار الدول الصناعية إلى تقانة تصنيع تلك المنتجات الأولية ، فضلا عن توافر القدرة على تسويقها عالمياً ، حتى في الدول التي صدرت الموارد الأولية التي استخدمت في إنتاجها.

٢- سعي الدول المتقدمة اقتصادياً إلى البحث عن بدائل لكثير من المنتجات الأولية من أجل الضغط على الدول الإسلامية في تحديد أسعار تلك المنتجات كالمطاط الصناعي بديلاً للمطاط الطبيعي ، والضغط على الدول الإسلامية المنتجة للنفط بالبدايل التقنية كالطاقة النووية أو الشمسية أو الكهرومائية ، وغيرها .

٣- عندما تعتمد الدول الإسلامية على إيرادات تلك المنتجات في تمويل

برامج التنمية الاقتصادية ، فإنه قد تعاني بشكل كبير عند انخفاض الأسعار لمنتجاتها الأولية ، حيث تلجأ إلى زيادة الكميات المنتجة لتعويض نقص الإيرادات وهو ما يضغط مرة أخرى على أسعار تلك المواد ، ولذلك فإن مشكلات عجز الموازنة وميزان المدفوعات تؤثر بشكل سلبي على برامج التنمية الاقتصادية من جهة ومستوى النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

٣/٢/١ الاعتماد الكبير على استيراد السلع المصنعة من الخارج :

يؤدي اختلال هياكل الإنتاج إلى نتيجة طبيعية مفادها أنه مادام أن معظم الدول الإسلامية تصدر المواد الأولية بنسبة كبيرة ، فإنها في مقابل ذلك ستضطر إلى الاعتماد على الخارج في تأمين أنواع متعددة من السلع المصنعة ، لذلك فحين تشكل صادرات الدول الإسلامية من منتجات القطاع الأولي عام ١٩٩١ ما نسبته ٧٥% من إجمالي الصادرات، منها ٤٠% منتجات استخراجية ٣٥% منتجات زراعية وحيوانية ، فإن الدول الإسلامية تستورد سلعاً مصنعة بما نسبته ٦٧% من إجمالي الواردات^(١).

ويلاحظ أن هذا الاعتماد الكبير على استيراد السلع المصنعة أحياناً شروط احتكارية من قبل المنتج الأجنبي ، فضلاً عن ارتفاع تكاليف تمويل هذه الواردات ، وفي ظل عجز موازين المدفوعات لكثير من الدول الإسلامية ، فإنها تلجأ إلى الاقتراض من الخارج لعلاج هذه المشكلة ، وهو ما يضعف المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول والمجتمعات الإسلامية .

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي ، المركز الإسلامي لتنمية التجارة الخارجية ، التقرير السنوي ١٩٩٣ م ، جدول ٥ .

وجدي محمود حسين ، اقتصاديات العالم الإسلامي ، الإسكندرية ١٩٩٤ م ص ١٢٣ .

٤/٢/١ تدني القيمة المضافة :

تتصف المنتجات الأولية بتدني القيمة المضافة مقارنة بمنتجات الصناعات التحويلية ، بل وترتفع القيمة المضافة كلما ارتفع المستوى التقني المستخدم في القطاع الصناعي التحويلي ، ولذلك نجد المنتجات عالية التقنية تستحوذ على النسبة الأكبر من صادرات الدول المتقدمة صناعياً وتلك الدول التي قطعت شوطاً مهماً في تنمية القطاع الصناعي التحويلي ؛ حيث تصل هذه النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية ٣٦% ، وسنغافورة ٦٧% ، وكوريا ٣٥% عام ١٩٩٩م، كما استطاعت ماليزيا أن تحقق نتائج ممتازة ؛ حيث تصل نسبة هذه المنتجات إلى ٦٤% من صادراتها ، بينما لا تزيد هذه النسبة في الجزائر عن ٥% ، ومصر ٤% ، وباكستان ١% عام ١٩٩٩م^(١) .

وبالإضافة إلى ما سبق فإن الاعتماد على القطاع الأولي يصاحبه مشكلات أخرى كارتفاع نسبة البطالة ، وخاصة في الدول التي يمثل القطاع الزراعي القطاع الرئيس من إجمالي القطاع الأولي، بخلاف القطاع الصناعي التحويلي الذي يعد أقدر القطاعات على استيعاب فوائض قوة العمل في القطاع الزراعي .

(١) البنك الدولي ، تقرير التنمية البشرية في العالم ٢٠٠١م ص ١٨٧ .

٣/١ نتائج أساسية :

أولاً : تواجه معظم الدول الإسلامية سواء كانت نفطية أو غير نفطية على اختلاف مستوياتها مشكلة اختلال هيكلها الإنتاجية بالاعتماد المفرط على منتجات القطاع الأولي بدرجات متفاوتة ، ولم يتحسن هذا الوضع في معظم الدول في عام ١٩٩٩ م عنه في عام ١٩٩٠ م ، مما يعني استمرارية هذه المشكلة .

ثانياً : هناك تلازم بين المؤشرات الثلاثة المستخدمة في قياس اختلال هيكل الإنتاج إذ يؤدي توافر المؤشر الأول الخاص بالمساهمة الكبيرة لمنتجات القطاع الأولي في الناتج المحلي الإجمالي إلى اختلال في تكوين الصادرات الصالح المواد الأولية ، فضلاً عن تركيز النسبة الأكبر من قوة العمل باتجاه القطاع الأولي ، وبالذات القطاع الزراعي للدول الإسلامية غير النفطية .

ثالثاً : حيث أخذت هذه الدراسة في الاعتبار مستويات معظم الدول الإسلامية ، فإن ذلك يعني اشتراك معظم الدول الإسلامية في هذه المشكلة ، وعليه يجب الاهتمام بدراسة هذه المشكلة من قبل البنك الإسلامي للتنمية أو غيره من الجهات ذات الاهتمام ؛ لتحليل هذه المشكلة بأبعادها المختلفة ، وتوجيه الدول الإسلامية باتباع أفضل السياسات المناسبة لتقليل الاعتماد الكبير على القطاع الأولي .

رابعاً : حيث تتجه معظم صادرات المواد الأولية بطبيعتها من الدول الإسلامية للدول المتقدمة اقتصادياً ، فإن ذلك يؤدي إلى تركيز التجارة الخارجية للدول الإسلامية باتجاه تلك الدول بشكل مختل (صادرات أولية ، وواردات سلع مصنعة) وضعف التبادل التجاري البيني ، مما يوجب الاهتمام بتنشيط معدلات التبادل التجاري البيني والاستفادة من برامج التكامل الاقتصادي

ليكون ذلك ضمن إستراتيجية متكاملة لتفعيل التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية .

خامساً : تظهر هذه الدراسة المساهمة الضعيفة للقطاع الصناعي التحويلي في اقتصاديات معظم الدول الإسلامية ، مما يعني فقدان قيمة مضافة عالية من تصنيع هذه المنتجات الأولية ، مما يستوجب العناية الفائقة والسريعة بتنمية القطاع الصناعي التحويلي في كل دولة ، مع اختيار الصناعة التي تتناسب مع ظروف كل دولة، وفي ظل ظروف توافر المواد الأولية فيها .

سادساً : يلفت النظر بشكل واضح التجربة الفريدة الناجحة لإحدى الدول الإسلامية وهي ماليزيا في التقليل من الاعتماد الكبير على قطاع المنتجات الأولية من خلال تطوير قطاع الصناعات التحويلية ، بل وحتى الصناعات المتقدمة في هذا القطاع ، ولذا ينبغي دراسة هذه التجربة بشكل علمي ؛ ليرى مدى إمكانية تطبيقها أو استفادة الدول الإسلامية منها .

المراجع :

- ١- البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم ، أعداد مختلفة من عام ١٩٩١م حتى ٢٠٠١م .
- ٢- البنك الدولي ، تقرير التنمية البشرية في العالم ، أعداد مختلفة ١٩٩١م حتى ٢٠٠١م .
- ٣- منظمة الأغذية والزراعة في العالم ، الإنتاج ، روما ، ٢٠٠١م .
- ٤- منظمة المؤتمر الإسلامي ، المركز الإسلامي لتنمية التجارة الخارجية ، التقرير السنوي ١٩٩٣م .
- ٥- د. وجدي محمود حسين ، اقتصاديات العالم الإسلامي ، الإسكندرية ١٩٩٤م .